

المتن وجعل قوله او يبيع غير متبرع على الابن لما ورد عليه في الحاصل انك دعوا
قوله الاقضية عام وقوله او نفقة الخاصر عليه الصغير والكلام صحيح بن الحاجب
شرط نفقة الابوين والولد اليسار وتسقط عن الوتر بمعنى الزمان بخلاف الزوجة
الان يفرضها الحكم او نفقة غير متبرع بن حرقه لو قال الان يفرضها فيقضي بها لها
او لمن انفق عليها غير متبرع لكان اصوب وفي الموازنة اذ ارفع الابوان اي السطحا
في مغيب الابن ولا مال له طاهر فلا يامرها ان تسلفا عليه بخلاف الزوجة اذ لا يلزم
نفقة الابن الا بالحكم وفي نوازل بن رشد من انفق على ابيه المعدم فلا يرجع له على
اخوته يشيخ مما انفق عليه ليس من اجل ان ذلك يحمل منه على الطوع بل لو شيد
ان ينفق عليه على ان يرجع على اخوته بما ينوبهم من ذلك لما وجب له الرجوع على اخيه
في شيء من ذلك لان نفقته لم تكن واجبة عليهم حتى يطلبوا بها بخلاف نفقة الزوجة
المكاتبه اي المعتقة على مال موحل الدار الخ اي معها في الكتابة
لشرط اي منها على سيدها فلو لم يعها فيها ولو لا الشرط لم يدخلوا معها
فيها لسبق ولا درهم عليها او وضع اي ولادة المكاتبه الاولاد عليها اي المكاتبه
لا على سيدها في التوضيح ليس لنا ان نبي عليها نفقة اولادها الا هذه وفي الحقيقة
هي على السيد وكان خطرها جاز من النجوم لاجلها فلا تجب نفقة الولد على امه
بل على ابيه خاصة خلافا لقول بن المواز عليها بحسب الميراث معهم اي المكاتبه
واولادها في الكتابة فنفقة الاولاد على ابيهم وليس عجزها اضافة لادبي
ملاسته اي عجز المكاتبه والمكاتبه عن نفقة الاولاد الداخلين في الكتابة عجزا
للكاتبه اي بالنسبة لها او عنها لانها منوطه برقبه المكاتبه كالجانيه والنفقة
شرطها اليسار لانها مواساة فيها نفقة ولد المكاتبه عليها كاتبة عليهم او حرقا
في كتابتها كزوجها عيلا او في كتابته اخرى ونفقة ما هي على زوجها وان
كانت مع الاب في كتابته واخره فنفقة الولد على الاب كاتبة عليهم او حرقا وليس
عجزه عن نفقة ولده الصغار كعجزه عن الكتابة وان اعدم المصبي اي الرضيع
اي لم يكن له مال توجله به مريض والاب لم يوجد لاي الرضيع مال يوجبه
مرضه لولده فعلى الام اي البات من ابيه ارضاعه اي المصبي بنفسها
بجائنا

بجائنا ان كان له لبن واخرته اي الارضاع من مال امه ان عدت اي الافر اللين اي
او كان له لبن لا يكتفيه او مضت او حملت لانها لا تكتفي الارضاع بجائنا ان كان عليها
ولا رجوع لها على الاب والمصبي اذ ليس بعد كنية اي خالته عن الحسب وشرف الحسب
غير بان اي من اب المصبي بان كان غير مطلقه او رجعية فيلزمها ارضاع ولدها
بنفسها بجائنا واخرته ان عدت اللبن ولا مال له ولا لابيها والا بان كانت عليه
بغير نسب او علم او صلاح او بانها والمصبي او ابيها او مالها فلا يلزمها الارضاع وان
ارضعت فلها اي الام التي لا يلزمها الاجرة اي لارضاعها ولدها ولو وجد اي
الاب من ثروته اي الولد بجائنا بفتح الميم وشدة الجيم اي بلا عوض عند الامرات
الخير من المصبي اي المصبي بالارضاع والمبيت وهي نفقة بنت الام ولدها
ووجب على الام العلية والباقيات بقوله اي الاجرة للارضاع من مال الولد ثم من
مال ابيه ان لم يقبل اي الولد غيرها اي امه فيها جرت ذات الزوج او طلاق
لم يبين على رضاع ولدها منه ما لم يكن مثله لا يرضع لشرفها او مرضها او قطع
لبنتها وان ماتت ابوه وله مال استوجله والا حرق به ان قبل غير هؤلاء الا لزمها
باجرائها لم يكن له مال فعرف المذهب يلزمها في لبنتها فان لم يكن لها لبن ففي وجوبه
في مالها فلو ان القول الاول سماع اصبح بنا القاسم فان باتت ولا حمل فعلى الاب
فان عسر ولا يقبل غيرها الزمها ولو قبله فالمشهور بان رضاعها وشا جرده خلافا
للجلاب الشافعي سماع القرنين الخوصم القرنان من طلاق امراته حاملات تضع عليه نفقة
عليها واجر رضاعها **باب الحضانة** حضانة يعني الحضانة وكسرهما
مصدر حرضن فحضرته اي جازته بن عرفة هي حصول قول الباجي حفظ الولد
في مبيته وموثة طعامه ولياسه ومضججه وتنظيف جسمه لمجرد البلوغ اي البلوغ
المجرد عن استطاعة العقل والصحة والقدر على الكسب هذا هو المشهور وقال
ابن شعبان البلوغ عاقل غير راض وصدره بن الحاجب ان نفقة في التوضيح
تبعا لابن عبد السلام اذ قال المشهور في غاية امد النفقة انها البلوغ في الذكر
من غير شرط ويعتبر البلوغ ولو بنيت العانة والافني لنفس الدخول
اي لا لدعائه فليست كالنفقة خلافا لما في المختصر العدوي والحاصل انه